دراسة أثر تنويع عملاء الائتمان بالبنوك المصرفية على معدل كفاية رأس المال- دراسة حالة على بنك مصر في جمهورية مصر العربية

A study on the effect of diversifying credit customers in banking banks on the capital adequacy ratio, a case study on Banque Misr in Arab Republic of Egypt

د / عبير أحمد عبدالحافظ محمود
مدرس المحاسبة بجامعة الأزهر
كليه التجارة فرع البنات بأسيوط

الملخص:

استهدف هذا البحث توضيح أهمية تنويع عملاء البنوك ١لمصرية في رفع كفاية رأس المال مما يؤدي لحدوث استقرر في القطاع المصرفي حيث يعتبر رأس المال هو خط الدفاع الأول للبنوك المصرفية في حاله تعرضها لخسائر، واعتمدت الباحثة في انجاز هذا البحث علي دراسة القوائم المالية واستخراج النسب وتحليلها في اختبار الفروض وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

١- توجد علاقة موجبة بين تنويع عملاء الائتمان وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية.

٢- توجد علاقة موجبة بين معدل الرافعة المالية وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية.

٣- لا توجد علاقة موجبة بين نسب السيولة النقدية وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية.

٤- لا توجد علاقة موجبة بين نسب الربحية وبين معدل كفاية رأس المال لدي البنوك المصرفية.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال - لجنة بازل- تنوع العملاء.

Abstract:

This research aimed to clarify the importance of diversifying banking bank clients in raising capital adequacy, which leads to stability in the banking sector, where capital is the first line of defense for banking banks in the event of losses. In the hypothesis test, the research readied the following results

There is a positive relationship between the diversity of customers and the capital adequacy ratio of banks.

There is a positive relationship between financial leverage and the capital adequacy ratio of banks.

There is no, positive relationship between cash liquidity ratios and the capital adequacy ratio of banks.

There is no, positive relationship between profitability ratios and the capital adequacy ratio of banks.

Keywords: Capital adequacy – Basel - Committee - Diversity of customers.

١ - المقدمة: (الإطار المنهجي)

١-١- تمهيد:

يلعب رأس المال في البنوك بصفة عامة دورًا حيويًا ويمثل حائط الصد الذي يحميها من المخاطر والتقلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي ينتج عنها خسائر غير متوقعة ونظرًا للأزمات المالية وما نتج عنها من إفلاس العديد من البنوك على مستوى العالم فاتجهت الجهات العالمية بالاهتمام بما يسمى بمعدل كفاية رأس المال أو الملاءة المالية للبنوك ومحاولة تلك البنوك باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمحافظة على نسبة معتدلة من هذا المعدل، حيث أنه في حالة انخفاض ذلك المعدل قد يعرض البنك لمخاطر كبيرة وأهمها المخاطر الائتمانية مما ينعكس بالسلب على الدور الحيوي الذي تقوم به البنوك.

١-٢- مشكلة البحث:

أن قيام البنوك المصرفية بدورها الصحيح وزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر والتقلبات، أوجد الحاجة للاهتمام بملاءة تلك البنوك وتعزيز رأس المال واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على معدل معقول من رأس المال المصرفي ومن بين هذه التدابير هو تنوع عملاء الائتمان وبيان أثر ذلك علي كفاية رأس المال المصرفي ودراسة المؤشرات الهامة كالسيولة والربحية وعلاقتها بالملاءة المالية لتلك البنوك.

مما يجعل هذه الدراسة محاولة من الباحث لإضافة تجربة بحثية إلى الدراسات السابقة في هذا المجال.

ومع ذلك تتلخص مشكلة البحث في محاولة دراسة دور تنوع عملاء البنوك وأثره على معدل كفاية رأس المال وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- هل توجد علاقة بين تنوع عملاء الائتمان وبين معدل كفاية رأس المال المصرفي؟
- هل توجد عفة بين الرافعة المالية وبين معدل كفاية رأس المال المصرفي؟
- هل توجد علاقة بين نسب السيولة النقدية وبين معدل كفاية رأس المال المصرفي؟
- هل توجد علاقة بين نسب الربحية وبين معدل كفاية رأس المال المصرفي؟

١-٣- فروض البحث:

١- توجد علاقة موجبة بين تنويع عملاء الائتمان وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية.

٢- توجد علاقة موجبة بين نسب الرافعة المالية وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية.

٣- توجد علاقة موجبة بين نسب السيولة النقدية وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية.

٤- توجد علاقة موجبة بين نسب الربحية وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية.

١-٤- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي توضيح أهمية تنوع عملاء الائتمان في رفع معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعريف بكفاية رأس المال المصرفي وأهميتها، وجهود لجنة بازل ١، ٢، ٣ تجاه كفاية رأس المال.
- أوجه القصور المتبعة تجاه بند عملاء الائتمان في البنوك المصرفية.
- جهود البنك المركزي تجاه تنويع وتحليل عملاء الائتمان في البنوك المصرفية.
- محاولة لإثبات صحة فروض البحث.

١-٥- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الآتي:

١- ندرة الدراسات التي تمت في هذا المجال حيث أنه يتميز بتناول العلاقة بين تنويع عملاء الائتمان ودوره في رفع معدل كفاية رأس المال في البنوك المصرفية.

٢- الاهتمام الواضح بمعدل كفاية رأس المال المصرفي بعد حدوث الأزمات العالمية سواء اقتصادية أو انتشار الأوبئة وما ترتب عليه من ضعف المركز المالي للبنوك نتيجة لتعثر الكثير من العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم.

٣- محاولة الوصول باستنتاجات بخصوص مدى تأثير تنويع عملاء الائتمان على معدل كفاية رأس المال المصرفي وتأثير نسب السيولة والربحية والرافعة المالية على هذا المعدل وهذا من خلال استخراج بعض النسب والمؤشرات من التقارير المالية لأحد البنوك المصرفة للتوصل للنتائج.

١-٦- منهجية البحث:

أعتمد الباحث في هذا البحث على كلا من المنهج الاستقرائي والتطبيقي، فاستخدم المنهج الاستقرائي في الاطلاع على الدوريات و الرسائل العربية والأجنبية والقوانين واللوائح المتعلقة بالموضوع محل الدراسة واستخرج الفجوة البحثية، ثم قام باستخدام المنهج التطبيقي وذلك من خلال الاستعانة بالقوائم المالية لأحد البنوك الكبرى في جمهورية مصر العربية واستخراج النسب والمؤشرات المالية وبيان مدلولاتها لإثبات صحة فروض البحث.

١-٧- حدوث البحث:

- **الحدود المكانية**: تم اختيار بنك مصر في جمهورية مصر العربية.
- **الحدود الزمانية**: دراسة القوائم المالية لبنك مصر في الفترة بين (٢٠١٧-٢٠٢٠).

١-٨ مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث في بنك واحد فقط وهو بنك مصر في جمهورية مصر العربية من خلال دراسة القوائم المالية واستخراج النسب المطلوبة لإثبات صحة فروض الدراسة وذلك في الفترة بين (٢٠١٧-٢٠٢٠) حيث أنه تم اختيار تلك الفترة للأسباب التالية:

١- أنها توفر البيانات المطلوبة لأهداف البحث خلال فترة البحث.

٢- تعتبر هذه الفترة هامة نظرًا لما حدث من تأثير جائحة كورونا والتي أثرت على الكفاية الرأسمالية للكثير من البنوك المصرفية واضطربت الحركة الائتمانية لديها.

٣- تداول أسهم البنك في الفترة محل الدراسة في بورصة الأوراق المالية المصرية في هذه الفترة دون انقطاع.

١-٩- خطة البحث:

يتكون البحث من المقدمة وتشتمل على الإطار المنهجي ومبحثين، المبحث الأول يحتوى على الإطار النظري والمبحث الثاني والذي يتناول الدراسات السابقة، أما المبحث الثالث يتناول الجانب التطبيقي متمثلا في الاستعانة بالقوائم المالية للبنك محل الدراسة واستخراج النسب والمؤشرات الهامة لإثبات صحة فروض البحث وأهم النتائج والتوصيات.

٢- المبحث الأول:

٢-١- الإطار النظري:

٢ - ١ - ١ - مفهوم معدل كفاية رأس المال:

قام الكثير من الكتاب والجهات المختلفة بتعريف معدل كفاية رأس المال المصرفي منها ما تناولها بالمفهوم الضيق ومنها ما تناولها بمفهوم واسع، ومن تلك الدراسات دراسة (**جميل،١٩٩٩: ١٤٠**) حيث عرفته بأنه قدرة رأس المال المصرفي على مواجهة المخاطر وجذب الودائع مما يؤدي إلى زيادة ربحية البنك ونموه، كما عرفته دراسة أخرى (**صابر، ٢٠٠٩: ٨٨**) بأنه قدرة رأس المال المصرفي على الوفاء بالتزاماته والحفاظ على حقوق المودعين لدى البنك وأيضًا الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملاؤه، وعرفته أيضًا دراسة (**ناصر وآخرون،٢٠١٣: ٣**) بأنه نسبة رأس المال المصرفي إلى درجة المخاطرة لديه لذلك تعبر عن مقدرة البنك في سداد التزاماته وتحمل الخسائر، كما عرفته دراسة **(Getter, 2014: 49)** بأنه مدى متانة وقدر رأس المال المصرفي وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وخسائر فشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد والانخفاض في قيمة الاستثمارات.

كما ذكرت دراسة أخرى **(Nikhat, 2014: 771-776)** بأن معدل كفاية رأس المال يعني رأس المال الذي يحمي البنك من الرافعة المالية الزائدة ويجعله بعيدًا عن الإعسار المالي ويتجنب المخاطر، وعرفته لجنة (**بازل، ٢٠١٤: ٢٠**) بأنه نسبة رأس المال البنكي إلى مخاطرة حيث أنه مصطلح يوضح العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر

المختلفة بمجوداته، وأنه أداة لقياس ملاءة البنك على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.

وأخيرًا عرفته دراسة **(محمد على وآخرون، ٢٠١٨: ٢٤٩)** بأنه قدرة رأس المال المصرفي على الحيطة ضد المخاطر المختلفة، ومواجهة الخسائر والأزمات بما لا يعرض المركز المالي للبنك للخطر.

٢ - ١ - ٢ - تحليل التعريفات السابقة:

من خلال قيام الباحث بتحليل التعريفات السابقة التي تناولت معدل كفاية رأس المال، أتضح أن كثير منها أتفق على أن الكفاية تعنى قدرة البنك على سداد الالتزامات وأيضًا حماية حقوق المودعين والحفاظ علي العلاقة بين البنك وعملائه وقدرة البنك على مواجهة المخاطر وهي دراسات **(صابر، محمد على، ناصر، لجنة بازل، Getter)** ويرى الباحث أنه يعد مفهوم ضيق نوعًا ما حيث أن دراسة **(جميل)** تعرضت لمفهوم أوسع لمعدل كفاية رأس المال حيث ذكرت أنه يعنى جذب العملاء والحماية من المخاطر وأيضًا جذب الودائع مما يساعد البنك على تحقيق أرباح وتحقيق النمو، بينما تعد دراسة **(Nikat)** هي الدراسة الوحيدة التي ربطت بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية حيث ذكرت أن معدل كفاية رأس المال يحمي البنك من مخاطر الرافعة المالية والتي تمثل نسبة الديون إلي حقوق الملكية، ومن خلال ما سبق يمكن للباحث أن يضع تعريفًا شاملاً لمعدل كفاية رأس المال حيث يعني قدرة رأس المال علي حماية البنك من المخاطر والوفاء بالتزاماته تجاه العملاء وجذب الودائع وزيادة الربحية مما يساعد علي نمو البنك.

٢-٢- أهمية كفاية رأس المال:

لقد ذكرت دراسة **(زين الدين وآخرون، ٢٠١٩: ٢٩٤-٢٩٥)** بأنه تتجلي أهمية رأس المال عند اتصافه بالكفاية فيما يلي:

١- يعد رأس المال عند اتصافه بالكفاية صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في الأزمات المالية، ويرى الباحث أن هذا يعني زيادة معدل الكفاية بمثابة إجراء وقائي سابق لحدوث الخطر وتلافي وقوعه.

٢- تساعد كفاية رأس المال على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ويرى الباحث أن ذلك بمثابة معالجة الخطر في حالة وقوعه وهو تقليل أثر حدوثه وذلك يعمل على التوازن بينه وبين رأس المال المصرفي.

٣- تعد كفاية رأس المال كمصدر ثقة للمودعين الحاليين والمحتملين، فالمودعين الحاليين كلما وجدوا كفاية رأس المال كبيرة فذلك يشجعهم على الاحتفاظ بأموالهم لدى البنك، أما المحتملين فإنها تشجعهم على إيداع أموالهم لدى البنك.

٤- يعد معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في التقييم لكلا البنوك التقليدية والإسلامية، حيث أنه كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة رفع ذلك تصنيف البنك، ويرى الباحث أن كفاية رأس المال تعد من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإفلاس حيث أنه كلما انخفضت الملاءة المالية قلت مقدرة البنك على مواجهة الإفلاس.

وتتكون تلك النسبة كما ذكرتها دراسة **(محمد على وآخرون، ٢٠١٧: ٢٢٠-٢٤٤)** من المعادلة:

معدل كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي الذي يمثل الأموال الخاصة / مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل.

٢-٣- جهود لجنة بازل (١)، (٢)، (٣) تجاه كفاية رأس المال المصرفي:

لقد وجدت الجهات والسلطات الرقابية المالية الدولية وخصوصا لجنة بازل بأن الضمان الرئيسي لاستقرار وفعالية الجهاز المصرفي هو تحقيق مستويات كافية ومناسبة من رأس المال المصرفي، ولقد طالبت لجنة بازل ١ عام ١٩٨٨ البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال بنسبة ٨% لتغطية مخاطر الائتمان فقط، ولكن مع تعاقب الأزمات المصرفية وتزايد حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك استمرت لجنة بازل بإجراء تعديلات جوهرية بشأن الرقابة المصرفية حتى توصلت لجنة بازل ٢ عام ١٩٩٩ إلى ضرورة احتفاظ البنوك بنفس نسبة معدل كفاية رأس المال وهي ٨% وذلك لكي تغطي ثلاث أنواع من المخاطر وهي (الائتمان، السوق، التشغيل) وليس مخاطر الائتمان فقط، ثم جاءت بازل ٣ وهي اتفاقية تنظيمية دولية عام ٢٠٠٩ قدمت مجموعة من الإصلاحات

لتحسين التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر داخل القطاع المصرفي الدولي (بازل١، بازل ٢، ٢٠١٤) ثم طالبت بازل ٣ البنوك بالمحافظة على نسبة مناسبة للرافعة المالية والاحتفاظ بمستويات معينة من احتياطي رأس المال في متناول اليد والحد الأدنى لنسبة معدل كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو ٨% من الأصول المرجحة بالمخاطر، واعتبارًا من ٢٠٢٠ نصت بازل ٣ على أن يكون الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال ١المصرفي من المستوى (١) والمستوى (٢) ويتم الجمع بين هذين المستويين على أن يكون الحد الأدنى للمستوى (١) لرأس المال هو ١٠,٥% والحد الأدنى للمستوى (٢) لرأس المال هو ٢%.

كما تمثلت جهود لجنه بازل ١ فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية عمل اتفاقيه تهدف لحساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذة فالاعتبار مخاطر الدول حيث قسمت دول العالم لمجموعتين حسب أوزان مخاطر الائتمان وهما:

المجموعة الأولي: وهي متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين

أ- الدول الأعضاء في منظمه التعاون الدولي والتنمية (OCDE) يضاف إليها دولتين هما سويسرا والمملكة العربية السعودية.

ب - الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي استراليا والنرويج والنمسا والبرتغال ونيوزيلندا وفنلندا وأيسلندا والدنمارك واليونان وتركيا.

المجموعة الثانية: وتشمل كل دول العالم ماعدا الدول المدرجة بالمجموعة الأولي.

وقامت اللجنة بوضع أوزان ترجيحيه لمخاطر الأصول، والوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة ويختلف باختلاف الملتزم بالأصل من جهة أخري، أي عمل أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجه المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة. (**بازل ١، بازل ٢، بازل ٣، ٢٠٢٠**).

وأخير يرى الباحث أن هدف لجنة بازل الأساسي ينصب على ملاءة البنك أو كفاية رأس ماله والتي يجب ألا تقل عن نسبة معينة وذلك بهدف التأكد أن البنك لا يقوم

بالتوسع في منح القروض والاستثمارات دون أن يكون هناك ما يكفي من رأس المال لتنظيم أي خسائر محتملة.

ويرى الباحث أنه لكي يحافظ البنك على نسبة معتدلة من معدل كفاية رأس المال لابد له من دراسة بند هام جدا ومصدر يعد رئيسيا من مصادر ودائع البنك وهو بند عملاء الائتمان وتحليل هذا البند، حيث أن عدم تنوع محفظة عملاء الائتمان قد يعرض البنك لخسائر مالية ناتجة عن التركيز على شريحة معينة من العملاء، ففي حالة تعثر مجموعة من العملاء في سداد الائتمان المطلوب منهم قد يعرض رأس المال المصرفي للخطر.

٢-٤- أوجه القصور في السياسات المتبعة في بند عملاء الائتمان في البنوك المصرفية:

لقد ذكرت دراسة (**كريمة إسماعيل، ٢٠١٥: ٩٤-٩٩**) في هذا الشأن أن هناك أوجه قصور متعلقة بالسياسات والإجراءات المصرفية تجاه بند العملاء ومن أهمها:

١- قصور الدراسة الائتمانية وافتقارها للبيانات الكافية لاتخاذ القرارات الائتمانية السليمة.

٢- عدم توافر مبدأ الإقراض الجيد لعملاء البنوك من ناحية ضعف القرارات الائتمانية.

٣- عدم التزام البنوك عند دراسة بند عملاء الائتمان بمحددات وضوابط واضحة متعلقة بسياسة البنك الائتمانية.

٤- القصور في متابعة حركة حسابات العملاء وأيضًا التجاوزات التي قد تظهر بحساباتهم أو اكتشاف بوادر التعثر والتباطؤ في اتخاذ الإجراءات ١لضرورية الكفيلة بحماية حقوق البنك من الضياع.

ويرى الباحث أن معالجة أوجه القصور السابقة والخاصة ببند عملاء الائتمان المصرفي قد تساعد على سد الخلل الذي قد يحدث في حالة توقف أو إعثار عملاء كبار لدى البنك أو قد يساعد في تقليل الخطر الواقع بالفعل مما يساعد بدوره على رفع معدل كفاية رأس المال المصرفي وحمايته من الانهيار.

٢-٥- جهود البنك المركزي تجاه عملاء الائتمان في البنوك المصرفية:

لقد قام البنك المركزي عام ٢٠٢٠ بإصدار قانون ١٩٤ والذي يهدف إلى تنظيم قواعد منح الائتمان لعملاء البنوك وكان من أهم هذه المواد:

١- على مجلس إدارة البنك في الحالات التي يرى فيها ضرورة منح الائتمان للعملاء، ضرورة تحديد نسبة التوظيف التي يقدمها أي بنك للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به على أن لا يتجاوز هذه النسبة ٣٠% من القاعدة الرأسمالية للبنك.

٢- لا يجوز منح صلاحيات ائتمانية لمجالس إدارة البنوك ويفرض على مجلس إدارة البنك المركزي بصفة دورية تقارير وافية عن موقف المحفظة الائتمانية للبنك.

٣- على البنك بذل العناية الكافية لطلبات الحصول علي تمويل أو تسهيلات ائتمانية سواء أشخاص طبيعية أو اعتباريه.

٤- يشترط لتقديم الائتمان للعميل أن يكون حسن السمعة، ولديه موارد ذاتية كافية، والتأكد من كفاية التدفقات المالية المتوقعة لنشاطه لضمان الوفاء بالتزاماته المالية والمستقبلية، وغيرها من متطلبات الإدارة الائتمانية التي يحددها مجلس الإدارة.

٥- لابد للبنك أن يطلب أي ضمانات إضافية من العميل سواء عينية أو من أي طبيعة أخرى يطلبها البنك إذا رأي ضرورة لذلك.

٦- يحتفظ كل بنك بسجل للضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم، والتأكد من جدية هذه الضمانات وسند ملكيتها وقيمتها.

٧- لابد أن تتأكد لجنة المخاطر لكل بنك من مراجعة هذه الضمانات من قبل الإدارة التنفيذية بصفة دورية، وتحديد الإجراءات الواجب إتباعها عند انخفاض تلك الضمانات وتخضع هذه السجلات لرقابة البنك المركزي.

٨- لا يجوز تجديد ائتمان أو تعديله من قبل إقرار العميل بصحة أرصده التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة له من البنك.

٩- على كل بنك التأكد من أن التسهيلات الائتمانية استخدمت في الغرض المحدد والذي تم على أساسه الموافقة الائتمانية.

١٠- يحظر على العميل استخدام التمويل أو التسهيلات الائتمانية في غرض غير الذي تمت الموافقة عليه.

١١- تلتزم البنوك وجهات منح الائتمان للتسجيل المستمر لمراكز العملاء، فور صدور الموافقة على منحهم تسهيلات ائتمانية.

١٢- يعد البنك المركزي وشركات التصنيف الائتماني فور استقبال المعلومات عن أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك وجهات منح الائتمان بيانًا مجمع عن ما تم تقديمه لكل عميل وكذلك أطرافه المرتبطة، وعلى البنوك وجهات الائتمان الاطلاع علي البيان المجمع الخاص بالعميل مثل منحة تسهيلاً ائتمانيًا أو تجديده ولها الحق بالمطالبة باستخراج هذا البيان.

(البنك المركزي،قانون٢٠٢٠:١٩٤)

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث أن يستنتج:

أن في حالة تنفيذ الإجراءات السابقة من قبل إدارة البنوك سوف يتم السيطرة على المشاكل التي تنبع من عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تعثرهم أو منع حدوث تلك المشكلات مما يضمن سلامة ١لمركز المالي للبنوك ويضيف الباحث لتلك الإجراءات هو قيام البنوك بعمل رصد لأنواع عملاء الائتمان هل كبار أم عملاء صغار سواء أفراد أو شركات ونسبة كل فئة بالنسبة للإجمالي حفاظًا لإجراءات السلامة المالية للبنوك.

ولقد اهتمت العديد من الدراسات بوضع بعض الإجراءات والطرق العلاجية للحد من المخاطر الناتجة عن الائتمان سواء كانت بسبب سوء إدارة البنك لهذا العنصر أو عدم قيام عملاء الائتمان بالوفاء بالتزاماتهم وسوف يستعرض الباحث تلك الإجراءات من وجهة نظر الكتاب والمهتمين في القطاع المصرفي.

٢-٦- إجراءات الحد من مخاطر الائتمان:

تتمثل إجراءات الحد من مخاطر الائتمان طرق يتم إتباعها للتقليل من تلك المخاطر بهدف حماية أصول وودائع البنك وتقليل الخسائر إلي أقل حد ممكن وذكرت في هذا الشأن دراسة (**هاني جزاع وآخرون، ٢٠١٠: ٣٢**) بان تلك الإجراءات تعني التعرف علي نوعيه هذه المخاطر ووضع أنظمه مصرفيه قادرة علي عمل رقابة سابقه لحدوثها أو التقليل من آثارها لأدني حد ممكن بالإضافة لتوفير التمويل اللازم في مواجهتها وعلاجها بما يضمن قيام البنك بأعماله وتتمثل هذه الطرق في الآتي:

أولا - الطريقة العلاجية: وهي عبارة عن كل السياسات والإجراءات التي يتبعها البنك لمواجهه خطر القرض بعد حدوثه أو عندما يصبح احتمال حدوثه مرتفعًا جدًا لذلك يسمي بالعلاجي ويختص بعمل تلك الإجراءات هيئه تسمي هيئه فض المنازعات بالبنك ومن أمثلة الطرق العلاجية التي يقوم بها البنك علي سبيل المثال، تحويل القرض لقيم منقولة.

ثانيًا - الطريقة الوقائية: وتعني الضمانات الملائمة التي يأخذها البنك في الاعتبار قبل وأثناء اتخاذ قرار منح الائتمان وتتمثل في تنويع العملاء وتقسيم المخاطر بين البنوك وفي هذا الشأن سوف يذكر الباحث أهم الطرق الوقائية التي تتبعها البنوك للحد من خطر القرض وذلك من خلال ما أطلع عليه من دراسات وأبحاث في هذا الشأن وتتمثل تلك الطرق في ما يلي:

١- توزيع خطر القرض بين البنوك:

وفي هذا الشأن ذكرت دراسة (**عبدالحق، ٢٠٠٠: ٣٧٢**) أنه في حاله ما إذا كان القرض قيمته كبيرة نسبيًا وعلي فترة طويلة ففي هذه الحالة يفضل أن يوزع البنك نسبة أو جزء من القرض علي مؤسسات مالية أخرى لتجنب مخاطر عدم السداد وعدم تحمله مسؤولية ذلك بمفرده وبتم تقسيم القرض بين البنوك.

٢- تنويع محفظه عملاء القروض:

وتعني تلك الطريقة أو السياسة كما ذكرتها دراسة (**أفين فايق، ٢٠١٥: ٢٣٥**) بأنها تكوين تشكيلة جديدة من القروض تسهم في خفض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد

المحفظة، دون أن يترتب علي ذلك تأثير عكسي علي حجم العائد وبأخذ التنويع عدة أشكال إما حسب القطاعات الممولة، أو حسب النشاط الاقتصادي، أو حسب تواريخ الاستحقاق، أو حسب الغرض من الاستثمار أو نوع النشاط ويقصد بالمحفظة كما ذكرها **(رزق عادل، ٢٠٠٦: ٤٥)** هي تشكيله محددة من قروض عديدة مختلفة في النوع وتواريخ الاستحقاق يحتفظ بها البنك ويقوم بإدارتها بكفاءة، وبعمل علي المحافظة علي الاختيار الناجح لتلك التشكيلة من القروض بما يضمن تقليل المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من الاستثمار.

٣- عدم التوسع في منح القرض:

وتعد تلك الطريقة كما ذكرتها دراسة **(طارق الله خان، ٢٠٠٣: ٧٨)** أنها من أهم السياسات التي يتبعها البنك في الحد من المخاطر المتعلقة بالائتمان وتعني عدم التوسع في منح القروض دون حدود، فيجب علي البنك الأخذ في الاعتبار إمكانياته المالية وقدرته علي تحصيل تلك القروض، وهيكله المالي بما يتماشي مع البعد الزمني لمصادر أمواله.

٤- تطوير أنظمه الرقابة الداخلية للبنوك:

لقد ذكرت دراسة **(Carrier, 2016: 35)** أنه لكي يتمكن البنك من تفادي المخاطر وخاصة فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، لابد له أن يقوم بتطوير أجهزته الرقابية الداخلية الخاصة بكافه العمليات البنكية المتعلقة بوظيفة الإقراض، ومن ثم التنبؤ بالمخاطر التي ممكن أن تحدث والقيام باكتشافها فالوقت المناسب وإتباع الإجراءات السليمة للتقليل منها في الوقت المناسب.

ويري الباحث أن إتباع السياسات والإجراءات السابقة قد تسهم بشكل كبير في الحد من مخاطر الائتمان وأن ذلك يوضح أهمية بند عملاء الائتمان بشكل كبير، وأن الإخفاق في منح الائتمان بدون إتباع إجراءات وسياسات سليمة قد يؤدي بالمركز المالي للبنك ويرى أيضًا بضرورة الاهتمام بالرقابة السابقة لتفادي تلك المخاطر وتوفير عبء التكلفة الناتجة عن حدوثها وأيضًا عمل رقابة لاحقة لمعالجة المخاطر وتقليل التكلفة الناتجة عن حدوثها لأقصي حد وسوف يستعرض الباحث الدراسات المحاسبية السابقة

التي اهتمت بموضوع البحث بهدف تحليلها واستخراج الفجوة البحثية لتلك الدراسات سواء عربيه أو أجنبية.

٣- المبحث الثاني:

٣-١- الدراسات السابقة:

سوف يقسم الباحث الدراسات السابقة التي تعرضت لمجال البحث إلى قسمين هما:

٣-١-١- القسم الأول: وهي الدراسات التي اهتمت بعملاء البنوك المصرفية وهي:

- دراسة **(Braian, 2011)** وهى بعنوان:

(Customer Analytics for Banks)

هي دراسة تحليليه قامت بها إحدى الشركات في بريطانيا والهدف منها بيان كيفية قيام البنوك بتحليل بند العملاء لديهم حيث أن من أكبر المخاطر التي تواجه البنوك في هذا المجال هو انقضاء وقت كبير واستهلاك موارد كثيرة بدون فائدة.

وتوصلت تلك الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها:

١- لابد من التأكد من ما إذا كان البنك قام بتحليل الأداء التاريخي للعملاء الجدد بناءًا على أرصدتهم الأولية لأن ذلك يعطي نتائج أفضل في السداد ويقلل التكلفة.

٢- من الأفضل أن يقوم البنك بتقييم فاعلية الحملات التسويقية ومقارنة المتوقع بالفعلي من نتائج تلك الحملات.

٣- لابد أن يقدر البنك القيمة المحتملة التي يتوقع أن يضيفها العميل.

٤- من الأفضل أن يأخذ البنك احتمالية احتيال بعض العملاء في الحسبان واحتمال تخلف العميل عن السداد خلال فتر محددة.

٥- من الأفضل أن يقدر البنك الخطط والإجراءات المتبعة تجاه العملاء باختلاف أنواعها.

- دراسة (Sayed Mohammad-٢٠١٦) وهي بعنوان:

(Data mining techniques for analyzing bank customer)

هي دراسة تطبيقية تمت بهدف تحليل سلوك العملاء البنكيين بهدف جذب عملاء جدد في ظل بيئة الأعمال التنافسية المتغيرة من خلال فهم احتياجاتهم وسلوكهم مما يؤدي لتحسين وضع تلك المؤسسات البنكية من خلال سحب شريحة أكبر من العملاء، حيث أن فقد العملاء المميزين يؤدي لتخفيض أرباح ذلك البنك.

وتم تطبيق الدراسة على ٤٥٢ عميل بلغت ودائعهم ٥٠ مليون تم جمعهم ٢٠١٢-٢٠١٤ في سنغافورة موزعة على ٢٠ بنك باستخدام أسلوب التنقيب عن البيانات.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن تحديد احتياجات العملاء واختيار العملاء الأكثر ملائمة يعد أمرًا هامًا في تحسين الصناعة المصرفية وتطوير استراتيجيات التسويق لدى تلك البنوك.

٣-٢-١- القسم الثاني: الدراسات التي اهتمت بكفاية رأس المال المصرفي:

- دراسة (Prased) وهي بعنوان:

Factor Affecting efficiency of banks A Study on public) (and private sector bank

هي دراسة تطبيقية تمت بهدف تحديدا أهم العوامل المؤثرة على كفاءة البنوك وتم تطبيقها على أفضل خمس بنوك في الهند من عام (٢٠٠٩-٢٠١٠) وتم جمع خمس مؤشرات من قوائم البنوك ومن خلال الاستبيان وهي (كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الأرباح، السيولة) وتوصلت تلك الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها:

١- أن الودائع تعد من أهم مصدر للقروض المصرفية وبالتالي زيادة الأرباح.

٢- أن كفاءة البنوك تقاس بقدرة البنوك على جمع الودائع بأقل تكلفة ممكنة وعلى أن تكون تلك الودائع كافية لتمويل تلك القروض.

- دراسة (BenMoussa- ٢٠١٣) وهي بعنوان:

Impact of capital on financial performance of banks:) (The case of Tunisia

هي دراسة تطبيقية تمت بهدف بيان العلاقة بين رأس المال المصرفي وكفاءة الأداء المالي للبنوك، وتم تطبيق تلك الدراسة مع ١٩ بنك في تونس خلال الفترة بين (٢٠٠٠-٢٠٠٩) ثم توصلت تلك الدراسة لعدة نتائج أهمها:

١- هناك علاقة طرية بين معدل كفاية رأس المال المصرفي والأداء المالي المتمثل في العائد على الأصول.

٢- هناك علاقة طرية بين معدل كفاية رأس المال المصرفي والعائد على حقوق الملكية.

٣- هناك علاقة طرية بين رأس المال وهامش الفائدة.

- دراسة (سامر فخرى عبيدات، ٢٠١٣) وهي بعنوان

(محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية)

وهي دراسة تطبيقية تهدف لتحديد أهم العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية ثم توصلت لعدة نتائج أهمها:

١- وجود علاقة طرية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وبين مخاطر السيولة، معدل العائد علي الأصول.

٢- وجود علاقة عكسية بين معدل كفاية رأس المال وبين حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة.

٣- وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائيا بين مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان.

- دراسة (نضال-٢٠١٣) وهي بعنوان:

(تحديد أهم العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية - دراسة تطبيقية).

هي دراسة تطبيقية تمت بهدف تحديد العوامل التي تؤثر على كفاية رأس المال المصرفي بالتطبيق على بنك الرافدين في الأردن وتوصلت تلك الدراسة لعدة نتائج أهمها:

١- وجود علاقة عكسية بين معدل كفاية رأس المال وبين معدل العائد على حقوق الملكية، مخاطر سعر الفائدة.

٢- وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائيًا بين مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان.

٣- وجود علاقة طرية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال العامل وبين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول.

- دراسة (حسين وآخرون – ٢٠١٤) وهي بعنوان:

(كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق).

هي دراسة تحليلية تمت بهدف إبراز القواعد والأسس الشرعية التي يتم على أساسها احتساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية ومعرفة مدى التزام تلك البنوك بمعايير الملاءة الدولية (بازل) وانسجامها مع تلك المعايير، وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة:

١- عدم اتفاق البنوك الإسلامية على معيار واحد ملائم خاص بطريقة حساب معدل كفاية رأس المال.

٢- قابلية البنوك الإسلامية لمواجهة كل جديد ومواجهة أسوأ الأزمات والظروف.

٣- أن البنوك الإسلامية تحقق مستوى أعلى من ما حددته لجنة بازل بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال.

- دراسة (هاني أحمد محمود دبيك – ٢٠١٥): وهي بعنوان

(العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين).

هي دراسة تطبيقية تمت بهدف تحليل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والوقوف على مفهوم الملاءة المصرفية ومتطلباتها، وتم تطبيق هذه الدراسة على البنوك

التجارية في فلسطين في الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٤)، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة هي:

١- توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم وبين معدل كفاية رأس المال المصرفي.

٢- أن المغالاة في معدل كفاية رأس المال يؤدي لانخفاض كل من المعدلات السابقة.

- دراسة (عبدالباقي بضياف، وآخرون – ٢٠١٨) وهي بعنوان

(تحليل العوامل المؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية).

هي دراسة تطبيقية تمت بهدف التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك وتم تطبيقها على أربعة بنوك في الجزائر، وتوصلت تلك الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها:

١- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وحقوق الملكية.

٢- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة النسبية والعائد على حقوق الملكية.

٣- يعد سعر الصرف أكثر عنصر مؤثر على الأداء المالي.

- دراسة (سعود جابر شكور، وآخرون – ٢٠٢٠) وهي بعنوان

(تأثير كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة في استمرارية الأرباح في المصارف التجارية - دراسة تطبيقية على مصرف بغداد).

هي دراسة تطبيقية تمت بهدف تحليل وقياس تأثير كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة على استمرارية الأرباح، وتم تطبيق تلك الدراسة على مصرف بغداد المسجل في سوق العراق في الفترة بين (٢٠٠٩-٢٠١٨)، وتوصلت تلك الدراسة لعدة نتائج أهمها:

١- هناك علاقة أو تأثير معنوي عكسي بين جودة الأصول واستمرارية الأرباح.

٢- هناك علاقة معنوية طردية بين متغير السيولة واستمرارية الأرباح.

دراسة (محمد حمدي عبدالتواب، ٢٠٢١):

وهي بعنوان: **(أثر تعديل معيار كفاية رأس المال بمخاطر التركز على كفاءة إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك: المدخل المعتمد على التصنيف الداخلي للمخاطر IRB)**

وهي دراسة تطبيقية تهدف إلى إضافة مخاطر التركيز ضمن معيار كفاية رأس المال في إطار الدعامة الأولى لاتفاقية بازل ٢، بدلاً من معالجتها بشكل منفصل في الدعامة الثانية ثم بيان تأثير هذه الإضافة على كل من كفاءة إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة عملية علي عينة مكونة من (١٢) بنك من البنوك المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها:

١- يوجد تأثير إيجابي معنوي لمعيار كفاية رأس المال على الأداء عند ما تم قياسه بمعدل العائد على الأصول.

٢- وجود تأثير إيجابي معنوي لمعيار كفاية رأس المال على الأداء عندما تم قياسه بمعدل العائد على حقوق الملكية.

٣- يوجد تأثير إيجابي غير معنوي لمعيار كفاية رأس المال على الأداء عندما تم قياسه بنسبة صافي هامش الفائدة.

٣-١-٣- التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث يستنتج الباحث ما يلي:

١- اتفقت دراسة كلاً من (**Sayed-Braian**) على أن تحليل بند عملاء الائتمان في البنوك المصرفية يعد أمرًا هامًا ويؤدي لتطوير الصناعة المصرفية وأن من الضروري حرص البنوك على اختيار العملاء الأكثر ملاءمة يعطي نتائج إيجابية لأداء البنوك،

وأيضًا الاهتمام بإتباع إجراءات سليمة في التسوق بأقل تكلفة وأكثر نفعًا يعد من الأمور الهامة أيضًا لرفع الأداء المالي لتلك البنوك.

٢- اتفقت دراسة (سامر، محمد حمدي، نضال، Ben) في أنه توجد علاقة طردية بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول وهو ما اختلف مع دراسة (هاني) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين معدل كفاية رأس المال والعائد على الأصول.

٣- لاحظ الباحث أن البُلدان الأجنبية قد تكون أكثر اهتماما ببند عملاء الائتمان في البنوك المصرفية وهذا من خلال ما توصل إليه بعد الإطلاع على شبكة المعلومات العالمية وما قرأ من أبحاث أكاديمية.

٤- اختلف دراسة كلا من (هاني محمد، عبدالباقي بضياف، نضال) عن دراسة (محمد حمدي) في أن الأخير ذكر أنه توجد علاقة موجبة بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية بينما ذكرت دراسة (هاني والآخرون) أنه توجد علاقة عكسية بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية.

٥- ندرة الأبحاث التي اهتمت بعملاء البنوك المصرفة وربطها بكفاية رأس المال لتلك البنوك، وبيان أثر تنوع بند عملاء الائتمان لتلك البنوك على تقرر كفاية رأس المال المصرفي، فهناك فجوة بحثية اتضحت للباحث مما دفعه لتناول ذلك في هذا البحث ومحاولة إلقاء الضوء على أهمية نلك.

٤- المبحث الثالث:

٤-١- الدراسة التطبيقية:

٤-١-١- متغيرات الدراسة: تشمل متغيرات الدراسة في مجموعة متغيرات مستقلة وهي (تنويع العملاء - الرافعة المالية - نسب السيولة النقدية - نسب الربحية) ومتغير تابع وهو معدل كفاية رأس المال المصرفي.

٤-٢-١- مجتمع وعينة الدراسة: القوائم والتقارير المالية لبنك مصر والخاصة بالفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠) وهو من أكبر البنوك الحكومية في جمهورية مصر العربية وتم اختيار تلك الفترة للأسباب الآتية:

١- أنها توفر البيانات المطلوبة لأهداف الدراسة خلال فترة الدراسة.

٢- تعتبر فترة هامة نظرًا لما حدث من تأثير جائحة كورونا والتي أثرت بطريقة أو بأخرى على عمل البنوك المصرفية وخاصة الجانب الائتماني.

٣- تداول أسهم البنك محل الدراسة في بورصة الأوراق المالية المصرفية خلال تلك الفترة دون انقطاع.

٤-٣-١- الأسلوب المستخدم في الدراسة:

تم استخدام المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية لبنك مصر في الفترة مابين (٢٠١٧-٢٠٢٠) وإجراء المقارنات للنتائج لإثبات صحة الفروض.

٤-٢- تحليل النتائج وإثبات صحة الفروض:

٤-٢-١-إ ثبات صحة الفرض الأول:

من خلال إطلاع الباحث على القوائم المالية لبنك مصر خلال فترة الدراسة فقد تم استخراج البيانات التالية عن عملاء الائتمان بالبنك خلال فترة الدراسة.

أولاً: سنة ٢٠١٧

أ – عملاء الأفراد (١)

جدول رقم (١) يبين بنود عملاء الأفراد لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٧.

حسابات جارية مدنية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	المجموع
١٣٧٧٥٢٩	٣١٩٧٣٩	١٨٠٤٥١٨١	١٩٠٤٦١٧	٢١٦٤٧٠٠٦

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٧.

ب- عملاء المؤسسات شاملة القروض الصغيرة والمشروعات الاقتصادية (٢)

جدول رقم (٢) يبين بنود عملاء المؤسسات.

حسابات جارية مدنية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	المجموع
٥١٧٨٢٣٦٢٠	٨٦٤٢٧١١٤	٢٥١٥٦١٧٥	٢١٣٨٨١٣	١٦٥٥.٤٤٦٤

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٧.

مجـ (١) + (٢) = ١٨٧١٥١٥٣٠

ومما سبق يستنتج الباحث النسب التالية:

جدول رقم (٣) يبين نسبة كل بند من عملاء الائتمان لإجمالي العملاء.

عملاء الأفراد	عملاء المؤسسات (القروض الصغيرة والمشروعات الاقتصادية)		
البند	النسبة / الإجمالي	البند	النسبة / الإجمالي
١- حسابات جارية مدنية	%٠,٠٠٧	١- حسابات جارية مدنية	%٠,٢٧
٢- بطاقات ائتمان	%٠,٠٠١	٢- قروض مباشرة	%٠,٤٦
٣- قروض شخصية	%٠,٠٩٦	٣- قروض مشتركة	%٠,١٣
٤- قروض عقارية	%٠,٠١	٤- قروض أخرى	%٠,٠١١
الإجمالي	**%١١,٥٦**	**الإجمالي**	**%٨٨,٤٤**

المصدر: الباحث.

تبين من خلال القوائم المالية لبنك مصر عن تلك الفترة ومن تقرير السلامة المالية للبنك المركزي ما يلي:

أن معدل كفاية رأس المال للبنك عن تلك الفترة هو ١٥,١١% وأن تقرير السلامة المالي نص على أن المعدل القياسي لكفاية رأس المال في يونيو ٢٠١٧ يجب ألا يقل عن ١١,٠٧%.

ثانيًا: سنة ٢٠١٨

أ- عملاء الأفراد (١)

جدول رقم (٤) يبين بنود عملاء الأفراد لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٨.

حسابات جارية مدنية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	المجموع
١٨٩١٦٦٥	٤٣٥٦٦٤	٢١٦٧٨٣٣٧	٢٩٧٥٨٥٧	٢٦٩٨١٥٢٣

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٨.

ب- عملاء المؤسسات شاملة القروض الصغيرة والمشروعات الاقتصادية (٢)

جدول رقم (٥) يبين بنود عملاء المؤسسات لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٨.

حسابات جارية مدنية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	المجموع
٤٦٥٤٦٧٦٩	١٠٨١٣٧٣٦٥	٤٦٩٨٩٣٤٨	٨٤٢٩١٦	٢٠٢٥١٦٣٩٨

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٨.

مجـ (١) + (٢) = ٢٢٩٤٩٧٩٢١

ومن خلال الجدولين السابقين يستنتج الباحث ما يلي:

جدول رقم (٦) يبين نسبة كل بند من عملاء الائتمان لإجمالي العملاء.

عملاء الأفراد		عملاء المؤسسات (القروض الصغيرة والمشروعات الاقتصادية)	
البند	**النسبة / الإجمالي**	**البند**	**النسبة / الإجمالي**
١- حسابات جارية مدنية	%٠,٠٠٨	١- حسابات جارية مدنية	%٠,٢٠
٢- بطاقات ائتمان	%٠,٠٠١	٢- قروض مباشرة	%٠,٤٧
٣- قروض شخصية	%٠,٠٩	٣- قروض مشتركة	%٠,٢٠
٤- قروض عقارية	%٠,٠١٢	٤- قروض أخرى	%٠,٠٣
الإجمالي	**%١١,٧**	**الإجمالي**	**%٨٨,١٣**

المصدر: الباحث

تبين من خلال القوائم المالية لبنك مصر عن تلك الفترة ومن خلال ما جاء بتقرير السلامة المالي للبنك المركزي ما يلي:

أن معدل كفاية رأس المال للبنك عن فترة يونيو/٢٠١٨ هو ١٥,٣٤% وأن تقرير السلامة عن البنك المركزي المالي نص على أن المعدل القياسي لكفاية رأس المال في يونيو ٢٠١٨ يجب ألا يقل عن ١٠%.

ثالثا: سنة ٢٠١٩

أ- عملاء الأفراد (١)

جدول رقم (٧) يبين بنود عملاء الأفراد لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٩.

حسابات جارية مدنية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	المجموع
١٩٣١.٤٦	٥٩٢١٧٥	٣٠٢٣٧٤٦٢	٤٩٩٩٤٤٠	٣٧٧٦٠١٣٣

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٩.

ب- عملاء المؤسسات شاملة القروض الصغيرة والمشروعات الاقتصادية (٢)

جدول رقم (٨) يبين بنود عملاء المؤسسات لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٩.

حسابات جارية مدنية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	المجموع
٣٤٢٩١٣٩١	١٥٩.٦٧٥٤٧	٤٥٩٢٦٨٣.١	٧٣٩٦٨٢	٢٤٠.٢٥٤٥١

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠١٩.

مجـ (١) + (٢) = ٢٧٧٧٨٥٥٥٨٤

ومن خلال الجدولين السابقين يستنتج الباحث ما يلي:

جدول رقم (٩) يبين نسبة كل بند من عملاء الائتمان لإجمالي العملاء.

عملاء الأفراد		عملاء المؤسسات (القروض الصغيرة والمشروعات الاقتصادية)	
البند	النسبة / الإجمالي	البند	النسبة / الإجمالي
١- حسابات جارية مدنية	%٠,٠٠٦	١- حسابات جارية مدنية	%٠,١٢
٢- بطاقات ائتمان	%٠,٠٠٢	٢- قروض مباشرة	%٠,٥٧
٣- قروض شخصية	%٠,١٠	٣- قروض مشتركة	%٠,١٦
٤- قروض عقارية	%٠,٠١٧	٤- قروض أخرى	%٠,٠٢
الإجمالي	**%١٣,٥**	**الإجمالي**	**%٨٦,٥**

المصدر: الباحث.

تبين من خلال القوائم المالية لبنك مصر عن تلك الفترة ومن خلال ما جاء بتقرر السلامة المالي للبنك المركزي ما يلي:أن معدل كفاية رأس المال للبنك عن فترة يونيو/٢٠١٩ هو ١٤,٥٦% وأن تقرير السلامة الصادر عن البنك المركزي نص على أن المعدل القياسي لكفاية رأس المال في يونيو ٢٠١٩ يجب ألا يقل عن ١٠%.

رابعًا: سنة ٢٠٢٠

أ – أفراد ومشروعات صغيرة (١)

جدول رقم (١٠) يبين بنود عملاء الأفراد والمشروعات الصغيرة لبنك مصر (١)

حسابات جارية مدنية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض أخرى	المجموع
٨٤٥٣٢٠٢	١١١٩٠٤٨	٤٣٦٠٦٣٢٥	١٥٨٧٥١٣٦	٧٣٧٤٧٢٨	٦٤٩٢٥	٧٥٤٩٣٣٦٤

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠٢٠.

ب- مؤسسات كبيرة ومتوسطة (٢)

جدول رقم (١١) يبين بنود عملاء المؤسسات لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠٢٠.

حسابات جارية مدنية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	المجموع
٤٥٤٨٣٦٩٧	١٦٨٨٣٣٨٢٩	٥٥٨٥٥٠٤٤	٥٨١٠٩٦	٢٧٠٧٥٣٥٦٦

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن الفترة يونيو ٢٠٢٠.

مجـ (١) + (٢) = ٣٤٦٢٤٦٩٣٠.

ومن خلال الجدولين السابقين يستنتج الباحث ما يلي:

جدول رقم (١٢) يبين نسبة كل بند من عملاء الائتمان لإجمالي العملاء.

عملاء الأفراد		عملاء المؤسسات (القروض الصغيرة والمشروعات الاقتصادية)	
البند	النسبة / الإجمالي	البند	النسبة / الإجمالي
١- حسابات جارية مدنية	%٠,٠٢	١- حسابات جارية مدنية	%٠,١٣
٢- بطاقات ائتمان	%٠,٠٠٣	٢- قروض مباشرة	%٠,٤٨
٣- قروض شخصية	%٠,١٢	٣- قروض مشتركة	%٠,١٦
٤- قروض مباشرة	%٠,٠٤	٤- قروض أخرى	%٠,٠٠١
٥- قروض عقارية	%٠,٠٢١		
٦- قروض أخرى	%٠,٠٠٠١		
الإجمالي	**%٢١,٨**	**الإجمالي**	**%٧٨,٢**

المصدر: الباحث.

ومن خلال العرض السابق يستنتج الباحث ما يلي:

أنه في يونيو ٢٠٢٠ كان معدل كفاية رأس المال لبنك مصر أعلى نسبة خلال الفترة محل الدراسة، حيث كان معدل كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة كما يلي:

٢٠١٧ بمعدل ١٥,١١%

٢٠١٨ بمعدل ١٥,٣٤%

٢٠١٩ بمعدل ١٤,٥٦%

٢٠٢٠ بمعدل ١٨,٩٤%

ويفسر الباحث ذلك بما يلي

- من خلال قراءة قوائم المالية وتفصيل بند عملاء الائتمان كما عرضها الباحث اتضح أن الفترة المالية يونيو ٢٠٢٠ كان عملاء الائتمان أكثر تنوعًا من الفترات المالية الأخرى، حيث قام البنك بإدخال بنود عملاء جدد كما هو موضح مما أثر بالإيجاب على زيادة معدل كفاية رأس المال كما هو وارد بتقرير السلامة المالي الصادر عن البنك المركزي بمقدار ٥,٦٩% وتقرير رأس المال لدى البنك وزيادته مما يساعد على مواجهة مخاطر عدم السداد أو التعثر.

- أنه في عام ٢٠١٩ قام البنك بمنح عملاء القروض المباشرة الخاصة بالمؤسسات والمشروعات الصغير بنسبة ٠,٥٧% من إجمالي القروض ويرى الباحث أن هذه النسبة تعد كبير في حالة تركيزها على نوع واحد من العملاء، مما تسبب في انخفاض معدل كفاية رأس المال عن تلك الفترة حيث كانت ١٤,٥٦% وهو أقل معدل على مدار فتر الدراسة حيث أن التركيز على نوع واحد من العملاء قد يعرض البنك لمخاطر عدم السداد أو التعثر وهو أثر بالسلب على معدل كفاية رأس المال.

- تشابهت بنود العملاء ونسبة كل منهم من إجمالي القروض في كل من عامي ٢٠١٧ - ٢٠١٨ مما ترتب عليه تقارب معدل كفاية رأس المال في كل من ٢٠١٧-٢٠١٨ حيث كانت (١٥,١١، ١٥,٣٤) ومما سبق يستنتج الباحث أنه كلما زادت نسبة تنوع العملاء لدى البنوك وزادت الفئات الحاصلة على الائتمان زاد معدل كفاية رأس المال المصرفي وأيضًا

أرتفع هذا المعدل عن ما جاء في تقرير السلامة المالية للبنك المركزي، وبذلك يستنتج الباحث:

- ثبوت صحة الفرض الأول من البحث والذي ينص على (توجد علاقة موجبة بين تنويع عملاء الائتمان وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية).

٤-٢-٢- إثبات صحة الفرض الثاني:

من خلال البيانات المالية الواردة في القوائم المالية لبنك مصر بالنسبة لما حققه البنك من نسب للرافعة المالية خلال الدراسة ومقارنتها بما جاء في تقرر السلامة المالية عن البنك المركزي يمكن للباحث إعداد الجدول التالي:

جدول رقم (١٣) يبين نسبه الرافعة المالية الفعلية والمعيارية والحد الأدنى لها للفترة محل الدراسة.

الفترة المالية	الرافعة المالية الفعلية	الرافعة المالية المعيارية كما وردت بتقرير السلامة	الحد الأدنى للرافعة المالية	مقدار الزيادة عن الحد الأدنى	مقدار النقص عن النسب المعيارية
يونيو ٢٠١٧	٤,٢١%	٦,٣%	٣%	١,٣١%	١,٩٩%
يونيو ٢٠١٨	٣,٨٥%	٦,٣%	٣%	٠,٨٥%	٢,٤٥%
يونيو ٢٠١٩	٤,٠٢%	٧,١%	٣%	١,٠٣%	٣,٠٧%
يونيو ٢٠٢٠	٥,٧٩%	٧,٦%	٣%	٢,٧٩%	١,٨١%

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠).

ومن خلال الجدول السابق والذي يوضح نسبة الرافعة المالية الفعلية والمعيارية والحد الأدنى المقرر من البنك المركزي خلال فتر الدراسة اتضح للباحث ما يلي:

-كانت نسبة الرافعة المالية عن الفترة يونيو ٢٠١٧ هي ٤,٣١% وهي أقل من النسبة المعيارية في تقرر السلامة الخاص بتلك الفترة بمقدار ١,٩٩%

- وفي يونيو ٢٠١٨ كانت نسبة الرافعة المالية ٣,٨٥ وهي أقل من ما جاء في تقرر السلامة المالية بمقدار ٢,٤٥%.

- وفي يونيو ٢٠١٩ كانت نسبة الرافعة المالية ٤,٠٣% وهذه النسبة تقل بمقدار ٣,٠٧% عن النسبة المعيارية التي قررها البنك ١لمركزي عن تلك الفترة.

- وفي يونيو ٢٠٢٠ كانت نسبة الرافعة المالية في أعلى معدلاتها عن باقي الفترات المالية محل الدراسة حيث كانت ٥,٧٩% وهي تقل عن النسبة المعيارية الواردة في تقرير السلامة المالية بمقدار ١,٨١%.

وبمقارنة النتائج السابقة بمعدل كفاية رأس المال:

- يتضح أن معدل كفاية رأس المال يتناسب بشكل طردي مع نسبة الرافعة المالية، حيث أن نسبة الرافعة المالية في يونيو ٢٠٢٠ تمثل أعلى نسبة وتقترب من الحد المعياري بصورة كبيرة وفي نفس الوقت يمثل أعلى معدل لكفاية رأس المال.

- في يونيو ٢٠١٩ ابتعدت نسبة الرافعة المالية عن النسبة المعيارية بمقدار ٣,٠٧% وهذا يعد أكبر فرق بين نسبة الرافعة الفعلية والمعيارية خلال فترة الدراسة وفي نفس الوقت كان معدل كفاية رأس المال أقل نسبة خلال فترة الدراسة.

- في يونيو ٢٠١٨ ابتعدت نسبة الرافعة المالية الفعلية عن النسبة المعيارية المقدرة من البنك المركزي عن تلك الفترة بمقدار ٢,٤٥% وفي مقابل ذلك كان معدل كفاية رأس المال ١٥,٣٤% وهو أعلى من العام الذي يليه.

- وفي يونيو ٢٠١٧ كانت نسبة الرافعة المالية الحالية ٤,٣١% وهي تقل عن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك ١لمركزي بمقدار ١,٩٩، وفي مقابل ذلك كان معدل كفاية رأس المال ١٥,١١%.

ومن الاتجاه العام للنتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع الرافعة المالية وزيادة معدل كفاية رأس المال، وتمثل الرافعة المالية من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها المصارف في الدراسات الائتمانية قبل منح القروض أو التسهيلات الائتمانية وهي تساوي

$$= \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}}$$

فكلما انخفضت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت نسبة الحماية من مخاطر الائتمان والعكس صحيح (**نصر، ٢٠١٥: ٣**)، (**بازل ٣**) وتشكل الشريحة الأولى لرأس المال من (رأس المال المصدر والمدفوع، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات بالإضافة للأسهم الممتازة غير المتراكمة والأرباح والخسائر المرحلية ربع السنوية، وحقوق الأقلية وفرض البنك المركزي المصري رافعة مالية بنسبة لا تقل عن ٣% على البنوك المحلية كنسبة رقابية بدءًا من عام ٢٠١٨ (**آسر أحمد خميس، ٢٠٢١: ٣٤١**).

ومن خلال النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة موجبة بين كلاً من الرافعة المالية ومعدل كفاية رأس المال.

ويستنتج الباحث مما سبق ثبوت صحة فرض البحث الذي ينص على (يوجد علاقة موجبة بين نسبة الرافعة المالية وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية).

٤-٢-٣- إثبات صحة الفرض الثالث:

لاختبار صحة الفرض الثالث قام الباحث باستخراج النسب التالية من القوائم المالية لبنك مصر خلال فترة الدراسة واستخرجها من قائمة التدفقات النقدية للبنك:

جدول رقم (١٤) يبين التدفقات النقدية لبنك مصر خلال فترة الدراسة.

الفترة الحالية / التدفقات النقدية	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠٢٠
١- التدفقات النقدية من الأنشطة التعليمية	١٥١.٤.٢٢٠.	(٥١٢.٢١٢)	٣.١.٩٢٦٦	٢٢١٧٢٨.١٧
٢- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(٨٤٤٣٨٦)	١٢٦٧٢٢١٤	(١١٤٦٩٦٦٤٦)	(١٤٨٩٤٩٨١٦)
٣- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	٤٧٢٧٦٤٦١	١٣٣٣.٤٦٣	١٩٦٤٤٨٤٦	٣٥٦٢٧٦٥٥

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر خلال فترة الدراسة.

من خلال الجدول السابق قام الباحث باستخراج أحد أهم المؤشرات الخاصة بالسيولة وتسمى نسبة التغطية النقدية، وتعتبر هذه النسبة كتقييم للسيولة النقدية للبنك المصرفي، إذ ترتبط السيولة بمدى توفر صافي تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للبنك، فإن كانت موجبة فهذا يعني وجود فائض نقدي يمكن لإدارة البنك استغلاله إما بالتوسع في الأنشطة الاستثمارية أو تسديد الالتزامات طويلة الأمد، وإن كانت سالبة فهذا يعني وجود عثر نقدي وعلى البنك أن يجد مصادر تمويل لسد هذا العجز (**عبدالله، ٢٠١٨: ٣٠**) ويتم احتساب تلك النسبة بالمعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي التدفقات الداخلة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية}} \times ١٠٠$$

$$٢٠١٧= \frac{١٥١٠٤٠٢٢٠}{٣٨٨٣٢٦٠} \times ١٠٠ = ٣,٨٨\%$$

$$٢٠١٨= \frac{(٥١٢٠٢١٢٦)}{٢٦٠٠٢٦٧٧} \times ١٠٠ = -١٩٦\%$$

$$٢٠١٩= \frac{٣٠١٠٩٢٢٦}{(٩٥٠٥١٨٠٠)} \times ١٠٠ = -٣١,٦\%$$

$$٢٠٢٠= \frac{٢٢١٧٢٨٠١٧}{(١١٣٣٢٢١٦١)} \times ١٠٠ = -١٩٥\%$$

بعد استخراج النسب الخاصة بالتغطية النقدية وهي أهم مؤشر للسيولة سوف يقوم الباحث بمقارنتها بمعدلات كفاية رأس المال خلال الفترات المالية محل الدراسة.

جدول رقم (١٥) يوضح المقارنة بين نسب التغطية النقدية ومعدل كفاية رأس المال في الفترة المالية محل الدراسة.

الفترات المالية	نسبة التغطية النقدية	معدل كفاية رأس المال
يونيو ٢٠١٧	%٣,٨٨	%١٥,١١
يونيو ٢٠١٨	%١٩٦-	%١٥,٣٤
يونيو ٢٠١٩	%٣١.٦-	%١٤,٥٦
يونيو ٢٠٢٠	%١٩٥-	%١٨,٩٤

المصدر: الباحث

من خلال الجدول السابق يتضح أن أعلى نسبة تغطية نقدية لبنك مصر في الفترة محل الدراسة كانت في الفترات المالية يونيو / ٢٠١٧ حيث بلغت ٣,٨٨%، وكانت أقل نسبة تغطية نقدية في الفترات المالية يونيو ٢٠١٨ حيث كانت -١٩٦% فممكن أن يكون البنك توسع في توظيف أموال في استثمارات غير مجدية مما أدي ذلك لحدوث عجز في السيولة النقدية علي مدار السنوات محل الدراسة، مما يستدعي قيام البنك بوضع سياسات تحكم السيولة النقدية وتحديد المبلغ الواجب الاحتفاظ به لمواجهة الالتزامات والعجز في النقدية.

ومن خلال المقارنة بين نسب التغطية النقدية، ومعدلات كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة يتضح أن أعلى معدل لكفاية رأس المال لبنك مصر كانت في الفترة المالية يونيو /٢٠٢٠ بينما يقابل هذا المعدل في تلك الفترة نسبة تغطية نقدية منخفضة جدًا ١٩٥%، في حين شهدت الفترة المالية يونيو / ٢٠١٧ أقل معدل لكفاية رأس المال بينما كانت نسبة التغطية النقدية أعلي نسبة خلال الفترة محل الدراسة وهي ٣,٨٨%، مما يعني أن البنك لم يقوم بإتباع أي إجراءات تحفظية لمواجهة المخاطر الخاصة بالسيولة برغم ارتفاع معدلات كفاية رأس المال في الأعوام التالية وهو ما اتفق مع دراسة (**نضال، ٢٠١٣**) ويستنتج الباحث - إثبات عدم صحة فرض البحث الذي ينص على (توجد علاقة

موجبة بين نسب السيولة النقدية وبين معدل كفاية رأس المال لدي البنوك المصرفية) وإثبات صحة الفرض البديل.

٤-٢-٤- إثبات صحة الفرض الرابع:

ولإثبات صحة الفرض الرابع قام الباحث باستخراج المعدلات التالية وهي مكونه من أهم مؤشرات للربحية في البنوك المصرفية ومقارنتها بمعدل كفاية رأس المال وهذه المؤشرات هي:

١- معدل العائد علي الأصول.

٢- معدل العائد علي حقوق الملكية.

٣- معدل العائد علي الودائع.

١- معدل العائد علي الأصول: ويستخدم للحكم علي مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال الأصول، فكلما أصبح البنك أكثر أمانًا توجد علاقة طرية بين معدل العائد علي الأصول ودرجة الأمان المصرفي وهو يحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد علي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

(هاني أحمد، ٢٠١٥: ٢١)

احتساب معدل العائد علي الأصول لكل فترة مالية

١- يونيو/ ٢٠١٧ $\frac{٨١٧٦٩٥٠}{٧٨٦٩٤٣٦٠٧} \times ١٠٠ = \%١,٠٣$

٢- يونيو/ ٢٠١٨ $\frac{٤٠٦٢٥٧٤}{٨٨٤٠٦٧١٣٣} \times ١٠٠ = \%٠,٤٥$

٣- يونيو/ ٢٠١٩ $\frac{٨٦٠١٥١٦}{٩٦٧٢٩٥٤٥٨} \times ١٠٠ = \%٠,٨٨$

٤- يونيو/ ٢٠٢٠ $\frac{١١٠٥٣٩٠٤}{١٢٢٨٨٨٢٣٢٠} \times ١٠٠ = ٠,٩٠\%$

حيث أن صافي الربح بعد الضريبة، إجمالي الأصول تم استخراجهم من القوائم المالية لبنك مصر خلال الفترات المالية محل الدراسة وهي كما بالجدول التالي:

جدول رقم (١٦) يوضح صافي الربح بعد الضريبة، إجمالي الأصول لبنك مصر للفترات المالية محل الدراسة.

الفترات المالية	الربح بعد خصم الضريبة	إجمالي الأصول
يونيو / ٢٠١٧	٨١٧٦٩٥٠	٧٨٦٩٤٣٦٠٧
يونيو / ٢٠١٨	٤٠٦٢٥٧٤	٨٨٤٠٦٧١٣٣
يونيو / ٢٠١٩	٨٦٠١٥١٦	٩٦٧٢٩٥٤٥٨
يونيو / ٢٠٢٠	١١٠٥٣٩٠٤	١٢٢٧٧٧٢٣٢٠

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر في الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

ولإيجاد العلاقة بين معدل العائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال لبنك مصر خلال الفترة المالية محل الدراسة، سوف يقوم الباحث بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (١٧) يبين المقارنة بين معدل العائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال.

الفترة المالية	يونيو/٢٠١٧	يونيو/٢٠١٨	يونيو/٢٠١٩	يونيو/٢٠٢٠
معدل العائد علي الأصول	%١,٠٣	%٠,٤٥	%٠,٨٨	%٠,٩٠
معدل كفاية رأس المال	%١٥,١١	%١٥,٣٤	%١٤,٥٦	%١٨,٩٤

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن فترة الدراسة.

ومن خلال عرض النتائج السابقة يتبين للباحث أن أعلى معدل لكفاية رأس المال وهو عام ٢٠٢٠ يقابله معدل منخفض جدًا للعائد على الأصول، في حين أن أقل معدل

لكفاية رأس المال يقابله أعلى معدل للعائد على الأصول وهو عام ٢٠١٧ وبالنسبة للمعدل الخاص بكفاية رأس المال ٢٠١٨ برغم أنه ليس أقل معدل كفاية خلال الفترة المالية محل الدراسة ولكنه يمثل أقل معدل للعائد على الأصول وبالنسبة لعام ٢٠١٩ والذي يمثل أقل معدل كفاية رأس المال إلا أنه لا يمثل أقل معدل للعائد على الأصول ومعنى هذه أنه لا يوجد علاقة ثابتة عكسية أو طردية بين معدل العائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال وهو ما اختلف عن دراسة (**سامر، محمل، حمدي، نضال**، Ben).

٢- معدل العائد على حقوق الملكية: يعد هذا المعدل من المؤشرات الهامة لقياس الربحية، حيث يبين ما مدى استخدام رأس المال بكفاءة، ويعمل البنك دائمًا بزيادة هذا المعدل بما يتناسب مع الأخطار الذي يتحملها المستثمر أو البنك، وبوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية أو صافي الأرباح التي حققها البنك، ويتم احتسابه من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد علي حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times ١٠٠$$

(رزق هاجر وآخرون، ٢٠١٩: ٥٠)

- احتساب معدل العائد على حقوق الملكية للفترات المالية محل الدراسة

١- يونيو ٢٠١٧ $\frac{٨١٧٦٩٥٠}{٦٤٩٤٥١٩٤} \times ١٠٠ = \%١٢,٥$

٢- يونيو ٢٠١٨ $\frac{٤٠٦٢٥٧٤}{٦٥٠٣٤٠١٤} \times ١٠٠ = \%٦,٢٤$

٣- يونيو ٢٠١٩ $\frac{٨٦٠١٥١٦}{٦٥٦٠٤١٤٧} \times ١٠٠ = \%١٣,١$

٤- يونيو ٢٠٢٠ $\frac{١١٠٥٣٩٠٤}{٨٩٩٤٢٤٢٩} \times ١٠٠ = \%١٢,٢$

إن صافي الربح بعد الضريبة وإجمالي حقوق الملكية كما جاءت في القوائم المالية لبنك مصر كالآتي:

جدول رقم (١٨) يبين صافي الربح بعد الضريبة ومعدل العائد علي حقوق الملكية في فترة الدراسة.

الفترة المالية	صافي الربح بعد الضريبة	إجمالي حقوق الملكية
يونيو ٢٠١٧	٨١٧٦٩٥٠	٦٤٩٤٥١٩٤
يونيو ٢٠١٨	٤٠٦٢٥٧٤	٦٥٠٣٤٠١٤
يونيو ٢٠١٩	٨٦٠١٥١٦	٦٥٦٠٤١٤٧
يونيو ٢٠٢٠	١١٠٥٣٩٠٤	٨٩٩٤٢٤٢٩

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر في الفترة ما بين (٢٠١٧-٢٠٢٠).

ولمعرفة العلاقة بين هذا المعدل ومعدل كفاية رأس المال سوف يقوم الباحث بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (١٩) يبين المقارنة بين معدل العائد علي حقوق الملكية ومعدل كفاية رأس المال.

الفترة المالية	يونيو/٢٠١٧	يونيو/٢٠١٨	يونيو/٢٠١٩	يونيو/٢٠٢٠
معدل العائد علي حقوق الملكية	%١٢,٥	%٦,٢٤	%١٣,١	%١٢,٢
معدل كفاية رأس المال	%١٥,١١	%١٥,٣٤	%١٤,٥٦	%١٨,٩٤

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن فترة الدراسة.

من خلال بيانات الجدول السابق وبمقارنة معدلات كل من العائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال، يتضح أنه لا توجد علاقة واضحة بين المعدلين فأعلى نسبة

لمعدل العائد على حقوق الملكية عام ٢٠١٩ يقابله أقل نسبة لمعدل كفاية رأس المال، وأقل نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية وهي في يونيو ٢٠١٨ لا يقابلها أقل نسبة لمعدل كفاية رأس المال وأيضًا أعلى نسبة لمعدل كفاية رأس المال وهي عن الفترة يونيو ٢٠٢٠ لا يقابلها أعلى نسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية لذلك يمكن القول أن العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل كفاية رأس المال ليس لها مقياس محدد وعلاقة غير واضحة لا هي علاقة طردية أو عكسية وهو ما يختلف عن دراسة كلا من (**هاني، عبدالباقي بضياف، نضال، سادر**) حيث ذكروا أن هناك علاقة عكسية بين معدل كفاية رأس المال وبين معدل العائد على حقوق الملكية، وأيضًا اختلفت دراسة الباحث عن دراسة (**محمد حمدي**) حيث أن الأخيرة ذكرت بوجود علاقة موجبة بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية.

٣- معدل العائد على الودائع: ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في تحقيق أرباح ناتجة من الاستثمار في الودائع التي حصل عليها من مجالات النشاط المختلفة ونصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المحقق بعد دفع الضرائب (**رزق هاجر وآخرون، ٢٠١٩: ٣٤**) ويتم احتساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد علي الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times ١٠٠$$

١- يونيو ٢٠١٧ $\frac{٨١٧٦٩٥٠}{٥٣٢٤٦٢٧٥٦} \times ١٠٠ = \%١,٥٣$

٢- يونيو ٢٠١٨ $\frac{٤٠٦٢٥٧٤}{٦٦٩٥٩٢٥٢٣} \times ١٠٠ = \%٠,٦٠$

٣- يونيو ٢٠١٩ $\frac{٨٦٠١٥١٦}{٧٤٥٧٧٤٨٣٧} \times ١٠٠ = \%١,١٥$

٤- يونيو ٢٠٢٠ $\frac{١١٠٥٣٩٠٤}{٩٢٧٨١٣٠٥١} \times ١٠٠ = \%١,١٩$

جدول رقم (٢٠) يبين صافي الربح بعد الضريبة والعائد علي الودائع لبنك مصر.

الفترة المالية	صافي الربح بعد الضريبة	إجمالي حقوق الملكية
يونيو ٢٠١٧	٨١٧٦٩٥٠	٥٣٢٤٦٢٧٥٦
يونيو ٢٠١٨	٤٠٦٢٥٧٤	٦٦٩٥٩٢٥٢٣
يونيو ٢٠١٩	٨٦٠١٥١٦	٧٤٥٧٧٤٨٣٧
يونيو ٢٠٢٠	١١٠٥٣٩٠٤	٩٢٧٨١٣٠٥١

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن فترة الدراسة.

ولمعرفة العلاقة بين هذا المعدل ومعدل كفاية رأس المال سوف يقوم الباحث بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (٢١) يبين المقارنة بين معدل العائد علي الودائع ومعدل كفاية رأس المال في فترة الدراسة.

الفترة المالية	يونيو/٢٠١٧	يونيو/٢٠١٨	يونيو/٢٠١٩	يونيو/٢٠٢٠
معدل العائد علي الودائع	%١,٥٣	%٠,٦٠	%١,١٥	%١,١٩
معدل كفاية رأس المال	%١٥,١١	%١٥,٣٤	%١٤,٥٦	%١٨,٩٤

المصدر: القوائم المالية لبنك مصر عن فترة الدراسة.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح المقارنة بين العائد على الودائع وبين معدل كفاية رأس المال يتضح للباحث أنه لا يوجد علاقة واضحة بين معدل العائد على الودائع ومعدل كفاية رأس المال حيث أن أقل معدل كفاية رأس المال هو في ٢٠١٩ لا يقابله أقل معدل عائد في الودائع وأيضًا أعلى معدل لكفاية رأس المال هو عام ٢٠٢٠ لا يقابله أعلى معدل العائد على الودائع كما هو مبين في الجدول السابق.

ومن خلال عرض علاقة مؤشرات الربحية بمعدل كفاية رأس المال للبنك محل الدراسة يستنتج الباحث ما يلي:

- ثبوت عدم صحة فرض البحث وهو (توجد علاقة موجبة بين نسب الربحية وبين معدل كفاية رأس المال لدى البنوك المصرفية) وإثبات صحة الفرض البديل.

٤-٣- النتائج والتوصيات:

توصل الباحث إلى أن:

- اهتمام البنوك بتنويع عملاء الائتمان يساعد على دعم معدل كفاية رأس المال لتلك البنوك.

- عدم التركيز على عدد محدد من عملاء الائتمان لدى البنوك ١لمصرية يحمي البنك من التعرض لمشاكل عدم السداد أو تعثر بعض العملاء.

- إن تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك والخاصة بكافة العمليات البنكية والمتعلقة بوظيفة الاقتراض يساعدها في التنبؤ بالمشاكل التي يمكن أن تحدث والقيام باكتشافها في الوقت المناسب.

ويوصي الباحث بالآتي:

- لابد من أن تأخذ البنوك إجراءات وقائية قبل وأثناء اتخاذ قرار منح الائتمان وذلك بتنويع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك.

- لرفع كفاية رأس المال المصرفي لابد أن يراعي البنك عدم التوسع في منح القروض، وتوزيع خطر القرض بين البنوك، والتعامل مع فئات مختلفة ومتنوعة من العملاء.

- لابد من الاهتمام بالأبحاث الخاصة بتنويع عملاء البنوك ١لمصرية والربط بينها وبين معدل كفاية رأس المال.

مراجع البحث

- أحمد، نضال روؤف **(٢٠١٣)**، درسه تحليليه لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها علي كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقيه علي مصرف الرافدين، **مجله كليه بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد (٣٦): ٣٠٠-٣٣٥.

- أرتيمة، هاني جزاع، عكور، سامر محمد **(٢٠١٠)**، **إدارة الخطر والتأمين من منظور إداري كمي وإسلامي**، دار الحامد للنشر والتوزيع.

- إسماعيل، كريمة إسماعيل أحمد (٢٠١٥). نموذج محاسبي مقترح لتحسين قرارات منح الائتمان في البنوك المصرية (دراسة تطبيقية)، **رسالة ماجستير**، قسم المحاسبة، كلية التجار، عين شمس.

- السعودي، جميل الزيدانيين **(١٩٩٩)**، **أساسيات الجهاز المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

- الكوري، بلال نوري سعيد **(٢٠١٧)**. تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، العدد (٢٤).

- الثامر، عبدالله. التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، متاح على الرابط التالي /https://mafaheem.info

- بضياف، عبدالباقي، شماخي، أبو بكر، بخالد، عائشة (٢٠١٨). تحليل العوامل المؤثرة علي الأداء المالي للبنوك التجارية. دراسة محاسبية علي البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، **سجل الباحث**، المجلد (١٨)، العدد (١)، ٥٤٩: ٥٦٠.

- آسر، أحمد خميس **(٢٠٢٠)**، أثر التمكين الإداري للمرأة بالقطاع المصرفي علي السلامة المالية ــ دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية، **مجله البحوث المالية والتجارية**، المجلد **(٤٢)**، **العدد (٢)**، ٣١٥: **٣٧٦**.

- دبيك، هاني احمد محمود (٢٠١٥). العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفقًا لمقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، **مجله الجامعة الإسلامية**، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، ٤٥-٧٨.

- سعيد،حسين، أبو العز، علي (٢٠١٤)، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق. **المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية**، ٦-٧/ ٨/ ٢٠١٤ الجامعة الأردنية، كلية الشريعة.

-سعيد، عبدالسلام نفتة (٢٠٠٦). تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد (١١)، ٢٠-٥٤.

- سليمان، ناصر(٢٠١٤). كفاية رأس مال البنوك الإسلامية الجزائرية، **المؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية**، ٨-٩ كانون الأول، ٢٠١٤، ص٣.

- شكور، سعود جابر، مليح، مصطفي رزاق (٢٠٢٠). تأثير كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة في استمرارية الأرباح في المصارف التجارية . دراسة تطبيقية على مصرف بغداد، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد ١٦ العدد (٥٢)، ج (٢)، ١٥١-٢٠٢.

- رزق، عادل (٢٠٠٦). **دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمار بيروت**، تم النشر بواسطة اتحاد المصارف العربية

- عبدالتواب، محمد حمدي (٢٠٢١). أثر تعديل معيار كفاية رأس المال بمخاطر التركز على كفاءة إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك: المدخل المعتمد على التصنيف الداخلي للمخاطر (**IBB**)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية. متاح على الربط الآتي: https://www.arado.org/MNGNews/?p=413

-عبدالرزاق، حبار (٢٠٠٩). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي - دراسة حالة دول شمال أفريقيا، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، جامعة الشلف، القدر (٧)، ٦٥ – ١٢٠.

- عبيدات، سامر فخي، محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية ـــ دراسة تطبيقية، متاح على الرابط التالي: https://iefpedia.com/arab /

- عبود، محمد علي، حزوري، حسن أحمد إسماعيل (٢٠١٨). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ٤٣ (٢)، ٢٤٦-٢٥٢.

- علي، نصر ذكي (٢٠١٥) مؤشر الرافعة المالية ـــ زيادته وانخفاضه، متاح لدى الربط: /https://specialties. bayt.com

- فايق، افين (٢٠١٥). أثر تنويع محفظه القروض عالي عائد ومخاطر المحفظة، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كليه الاقتصاد، جامعه حلب.

- محمد، زين الدين، يونس، مونة (٢٠١٨) أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية - دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل (٢): لتطبيق معيار **IFSB**، **مجلة الحقيقة**، العدد (٤٣)، ٦٩-٧٢٩.

- مؤشرات السلامة المالية للبنك المركزي

https://www.cbe.org.eg/_layouts/download.aspx?SourceURl=%2Fen%2FBankingSupervision%2FReportsDL%2FFinancial%20Soundness%20IndicatorssecivresenarusnAAPC,Sutfol&narA-suoititutsnilaicnanif،

قانون البنك المركزي ١٩٤ لسنه ٢٠٢٠ -

/https://www.eglf.org

- Ben Moussa,(2013).Impact of capital on – financial performance of banks, The case of Tunisia, **Journal of Banks & bank systems,**8 (4).

- Brian Johnston, Omer Sohail (2011) Customer Analytics for Banks, http://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/documents/process-and-operations/us-cons-customer-analytics- 102711. pdf

- Carrie Kennedy (2016). Overview of Lending Controls. https://www.acuia.org/sites/acuia.org/files/Fal_Lending_Controls.pdf6_Session-161.
- Getter, D. (2014). **Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework**, U.S.A., Congressional Research Service, p. 40.
- Harris, M. (2014). **Higher Capital Requirements, Safer Banks?** Polished Academy, U.S.A. University of Chicago, P. 30.
- Joseph, Lotto (2018). The Empirical Analysis of the Impact of Bank Capital Regulations on Operating Efficiency, (**International Journal of Financial**, 6 (34.
- K.V.N., Prased & A.A.A., Chair (2012). Factor Affecting efficiency of banks: A study on public and private sector banks.
- Nikhat, Fatima (2014), Capital Adequacy: **A Financial Soundness Indicator for Banks, global research**, India Publication, Vol. 6, No. (8): 771-776.
- Sayed Mohammad, Hossein (2018). Data mining techniques for analyzing bank customers: **A survey .Intelligent Decision technologies**, 12 (7), 1-9.
- History of the Basel Committee. History of the Basel Committee, N.P., 09 Oct. 2014.
- https://www.bis.org/basel_framework/timeline.htm?st=OPE
- Basel Accord. Investopedia. N.P., 15 May 2007. Web. 20 Feb. 2020.